الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية

د. جاسم الفارس
أستاذ الاقتصاد الإسلامي المساعد
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

المستخلص: إن بناء النسق الحضاري الإسلامي المعاصر إنما هو جهد يهدف إلى إعادة الأمة إلى طريقها الصحيح، ومكونها الحضاري الفعّال، ولما كان بناء النسق الحضاري، وتصحيح مسارات الحضارة هو جهد الأمة عبر علمائها ومفكريها، فإننا اخترنا (الاقتصاد الإسلامي) – أحد أهم عناصر هذا النسق – موضوعاً نطرح من خلاله رؤيتنا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ونبين مكانته في تصحيح مسارات الاقتصاد والحضارة، إيماناً منّا بأن الاقتصاد هو تكثيف للحضارة. مؤكدين على البعد المعرفي في معالجة قضايا الاقتصاد الإسلامي فتوزع البحث على تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

تناول التمهيد طبيعة العلاقة بين نظرية المعرفة والعلوم الاجتماعية بعامة، والاقتصاد بخاصة. في حين تناول المبحث الأول المفاهيم وأثرها في تكوين الوعي والممارسة، وتناول المبحث الثاني المنهج وآثاره المعرفية والعملية. أما المبحث الثالث فتناول توضيح الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي.

وانتهينا في الخاتمة إلى أهم نتائج البحث ووضع خطوط عامة لانشغالات الاقتصاد الإسلامي ضمن المشروع الحضاري الإسلامي.

المقدمة

إن الفكر الصحيح والمنهج الصحيح هما اللذان يضعان النهضة الصحيحة، ولما كان الإسلام هو صانع النهضة الصحيحة المتكاملة، فإن الفكر الإسلامي والمنهج الإسلامي هما اللذان يصنعان النهضة الصحيحة حين يحسنان إدراك النص (القرآن والسنة)، وحين يحسنان إدراك الواقع وقوانين عمل النهضة أو السقوط.

لقد جرّب العرب مدارس أوربا الفكرية بشقيها الشرقي والغربي، فكانت النتيجة إخفاقات متتالية على الأصعدة كافة ، وتوترت العلاقة بين الحكومات والشعب العربي، وضاعت الموارد الاقتصادية والمالية، وهاجرت العقول المبدعة إلى الغرب، وظل السكون الحضاري يخيّم على وجودنا بعناصره المتعددة. ذلك إن مشاغل الإنسان العربي المعرفية والعلمية والعملية في القرن العشرين على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري لم تتمكن من بناء (النسق

الحضاري المتكامل) لا على المستوى الإسلامي ولا على المستوى القومي، الأمر الذي أدى إلى فشل الاستثمار الأمثل لقوى الأمة البشرية والاقتصادية والعلمية.. وبالتالي الفشل في تحقيق الفعل الحضاري الواعي لمستلزمات النهضة وقوانين عملها. ذلك إن الإنسان العربي فرّقه تياران فكريان متناقضان، واحد يشده إلى الماضي، وآخر يشده إلى الغرب، وكلاهما يعملان في ظل تجاهل الزمان والمكان وأثرهما في تطوير أي مشروع نهضوي، الأول زمنه الماضي السعيد، والثاني مكانه الغرب البعيد العنيد.

لذلك فإن أولى مهمات الفكر الإسلامي المعاصر في مواجهة تحديات القرن الجديد هي العمل على صياغة النسق الحضاري الإسلامي، الذي ينظم جهود الأمة العربية وامتداداتها الإسلامية في العالم. والخطوة الأولى في هذا الجهد هي "إصلاح مناهج الفكر الإسلامي" السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتربوي. دون التنكر للهوية العربية الإسلامية، ومساحات الضوء الرائعة في تراثنا العظيم، ولكن دون التغني به وحسب. وبدون الشعارات الكبيرة الفضفاضة وبدون عنتريات الثقافة، ذلك لأن نقص الوعي التاريخي يقود إلى أن تكرر الشعوب أخطاءها.

إن إصلاح مناهج الفكر الإسلامي هو جهد عقلي وعلمي وحضاري يشترك فيه الإنسان الفرد، والأمة عبر مؤسساتها المتعددة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. من أجل تشخيص عميق ودقيق لطبيعة التحديات التي يواجهها الإنسان والأمة معاً.

إن الخطوة المهمة في عملية الإصلاح هذه، هي تحديد منظومة المفاهيم التي ينبغي أن تشغل الشعوب الإسلامية، ثم العمل على تشغيل هذه المفاهيم في الواقع وتمظهراته المتعددة، ثم بناء المناهج التي تحدد صناعة المعرفة والعلوم ثم إنجاز التجارب للتيقن من صدق المفهوم وتصحيح العمل.

إن إنجاز هذه المهمة يعني البداية الصحيحة لبناء (النسق الحضاري الإسلامي) المؤسسَ رؤية ومنهجاً ومفاهيم ونظريات وعلوماً على الوحي، (قرآناً وسنة) عندها نتمكن من خوض حوار حضاري مع العالم دون خوف الاستلاب، ودون تبعية حضارية.

إن خصوصية الحضارات الإنسانية تكمن في دقة أنساقها الحضارية، وإن النهضة الأوربية إذ أعطت أكلَها فإنما لأنها ولدت ونمت في إطار نسق حضاري أخضع كل الروافد التي صبت فيه إلى منهجه ورؤيته ومنظومته المفاهيمية، فكانت قيادات النهضة منسجمة مع النسق الحضاري وتعمل في إطاره، وكذلك الشعوب الأوربية، إنهم يمارسون قيماً واحدة، وسياسة

واحدة، وثقافة متكاملة واحدة واقتصاداً واحداً، وعقيدة واحدة. القيادات والجماهير حريصون على أوربا موحدة.. إن أهم عنصر في النسق الحضاري هو (العقيدة) أو الفلسفة، التي من خلالها ينبثق تصور الإنسان والأمة لله والعالم والإنسان والتاريخ، وفي ضوء هذه العقيدة أو الفلسفة تتحدد منجزات الإنسان والأمة الحضارية.

ولذلك فإن أي جهد حضاري في الوطن العربي يستبعد (الوحي) من دائرة التصور والفعل فإن مصيره الفشل، ذلك لأن الوحي ومعطياته الفكرية والعقائدية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية. يشغل حيزاً مهماً في (اللاشعور) عند الإنسان العربي مثلما يشغل مساحة مهمة في شعوره كذلك وعياً وممارسة..

إن بناء النسق الحضاري الإسلامي المعاصر إنما هو جهد يهدف إلى إعادة الأمة إلى طريقها الصحيح، ومكونها الحضاري الفعّال، ولما كان بناء النسق الحضاري، وتصحيح مسارات الحضارة هو جهد الأمة عبر علمائها ومفكريها، فإننا اخترنا (الاقتصاد الإسلامي) – أحد أهم عناصر هذا النسق – موضوعاً نطرح من خلاله رؤيتنا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ونبين مكانته في تصحيح مسارات الاقتصاد والحضارة، إيماناً منّا بأن الاقتصاد هو تكثيف للحضارة. مؤكدين على البعد المعرفي في معالجة قضايا الاقتصاد الإسلامي فتوزع البحث على تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة:

تناول التمهيد طبيعة العلاقة بين نظرية المعرفة والعلوم الاجتماعية بعامة، والاقتصاد بخاصة. في حين تناول المبحث الأول المفاهيم وأثرها في تكوين الوعي والممارسة، وتناول المبحث الثاني المنهج وآثاره المعرفية والعملية. أما المبحث الثالث فتناول توضيح الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي.

وانتهينا في الخاتمة إلى أهم نتائج البحث ووضع خطوط عامة لانشغالات الاقتصاد الإسلامي ضمن المشروع الحضاري الإسلامي.

تمهيد

إن انطلاق العلوم من نظرية في المعرفة هو الخطوة الأكثر كفاءة في مسـيرة العلـم، أي علم .... ذلك أن نظرية المعرفة هي التي تحدد للعلم تصوراته عن نفسه أولا ثم عن الموضـوع الذي يشتغل فيه. وتحدد له المنهج الذي يعتمده في الوصول إلى الحقيقة، أو في صناعة الفكـر، ثم تحدد الأهداف التي يسعى إليها، فتحدد أخلاقياته وأخلاقية إنجازه كذلك.

وفي ظل غياب إدراك هذه الحقيقة، تزيغ الرؤية، وتضيع الجهود، وتتلاشى الحدود بـين الحق والباطل تحت مظلة مفاهيم الضلال التي يقف في مقدمتها "الموضوعية" و"العلمية" و"الحياد العلمي" بالمنظور الغربي، فتتلاشى الشخصية الحضارية للأمة في لهاثها وراء مثل هكذا مفـاهيم دون بصيرة نقدية تضع الذات الحضارية موضعها الصحيح، وتضـع الآخـر الحضـاري فـي موضعه الصحيح كذلك.

ولأن الاقتصاد كما نراه، "**تكثيف للحضارة**" فإن انطلاقه من نظرية معرفيـة تحـدد لـه تصوراته ومنهجه وأهدافه يعد تعبيراً عن كفاءته وقدرته علـى التـأثير فـي حركـة النشـاط الاقتصادي الغربي بشقيه الليبرالي والماركسي الذي انطلق من نظرية معرفية اعتمـدت الحـس والعقل والوجود مصادر أساسية للمعرفة، فجاء اقتصاداً مادياً منطَلَقاً ومآلاً.. تكـوّن فـي ظـل اتجاهات معرفية فلسفية فصلت بين الدين مرحلة من مراحل التفكير البشري المتخلف، لمـا رأوه من الإرهاب الكنسي وسذاجة إدراكها للعالم معتمدة أطروحات أرسطو الفلسفية عن الطبيعة التي سرعان ما تساقطت إثر ضربات العلماء الذين أدركوا العالم بوسائل علميـة متقدمـة فرفضـوا مناهج التفكير الكنسية والفلسفية اليونانية السائدة يوم ذاك، ليؤسسوا مناهج علمية تـدرك العـالم المشاهد في ضوء قوانين وعمليات علمية تجريبية، مثل فرنسيس بيكـون الـذي قـدم المـنهج التجريبي إلى أوربا، وصنف العلوم عبر كتبه مثل رسالته "في تقدم العلم" و"الأرغانون الجديـد" وكذلك كتبه السياسية الأخرى – ليعقبه هوبز ولوك وسبينوزا على ذات الطريق.

لقد أثرت هذه الإنجازات المعرفية في العلوم الاجتماعية الغربية مثل الاقتصاد والسياسة والاجتماع ... الخ، ووفرت لها فرصة تكوين أسسها ونظرياتها وقوانينها ومفاهيمها فـي إطـار الرؤى المادية للعالم والقوانين الطبيعية المكتشفة، فتجلت قوانين الفيزياء بشكل قوانين للسوق في الاقتصاد، كما يبدو ذلك واضحاً في أفكار آدم سميث التي ضمها كتابه "ثروة الأمم" وكذلك فـي كتابات "إرميا بنتام" الذي نظّر لأخلاق تنسجم والحشد الخطير من الرؤى المادية للعـالم، فكـان المذهب النفعي أحد أكبر مخرجات هذا التنظير كما جاء في كتابه "المدخل إلى مبـادئ الأخـلاق

والتشريع" وقوامه (أن الناس يطلبون اللذة ويجتنبون الألم حيثما يعمل العقل، أي انهم يحكمون بأن العقل الشرير، ولا يمنع من الإقرار بهذا المبدأ كما يرى بنتام، سوى الأحكام الدينية والمتواترة، وأن اللذات تقاس – عنده – من جهة منفعتها الذاتية والشدّة والمدة والثبات، ومن جهة عواقبها الاجتماعية وهي الخوف والعداوة والإضراب الاجتماعي، وأن منفعة الفرد تتأخر عن منعة المجموع، ولذا فأن الغاية التي يتعين علينا السعي لتحقيقها هي " أكبر سعادة لأكبر عدد)(١).

وهكذا الأمر بالنسبة لـ(ساي) و(جون ستيوارت مل) و(مالثوس) و(كينز) و(فريدمان) ... وغيرهم من الذين يشكلون قافلة الفكر الاقتصادي الغربي الذي يشكل مادة علم الاقتصاد الذي تدرسه الأجيال المسلمة دون تبصّر، ودون دراية لطبيعة ارتباطه بنظرية المعرفة الغربية، وما أفرزته هذه النظرية من نظرات في العالم وعلى مختلف الاختصاصات، ومن مفاهيم شكلت وعينا الاقتصادي وإدراكنا لآليات عمله، فنظمنا نشاطنا الاقتصادي في ضوء تلك المفاهيم وتلك النظريات والرؤى، دون إدراك لقوانين عمل الأنساق الحضارية ومكوناتها اللغوية والعقائدية والمنهجية والأخلاقية، فسحبنا إلى مجتمعاتنا أمراض "النظرية والعملية فزدنا بها إلى أمراضنا أمراضاً،وبدل أن نزيل العصي الحديدية من عجلة تقدم حركتنا الحضارية، وضعنا عصياً جديدة فيها في أرض السكون والتبعية.

فهل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يساهم في إزالة هذه العصي من عجلات حركة الحضارة الإسلامية المعاصرة ؟ وهل يمكن له أن يساهم في تصحيح مسار الاقتصاد الوضعي المعاصر فينقذه من أزماته الأخلاقية والعملية وينقذ الإنسان في العالم من وبائه المادي ؟ تلك هي المسألة.

إن هذه الدراسة المتواضعة تسعى لتأشير بعض ملامح الإجابة التي هي من مسؤولية علماء الاقتصاد المسلمين أولاً، الذين ينطلقون من أرضية الاقتصاد الغربي ليعودوا إلى إدراك النسق الحضاري الإسلامي ومكوناته، ومن ثم إدراك معطيات الوحي "قرآن وسنة" في تنظيم هذا النسق ودوره في تصحيح مسيرة الإنسانية، ومن ثم إدراك للواقع ومكوناته فيستنبطوا من هذه جميعاً قوانين عمل الاقتصاد الإسلامي، ويفسروا الظاهرة الاقتصادية، ويعيدوا بناء الواقع الاقتصادي في ضوئها، فيحققوا انسجاما جميلاً بين العلم وفلسفته، والنسق الحضاري ومكوناته، والإنسان وواقعه، وصولاً إلى الانسجام التام مع الله (عز وجل) إيماناً وعملاً وعلماً، وهو هدف العلم الإسلامي.

وكذلك فإن الإجابة من مسؤولية العاملين في حقل الفقه الإسلامي، أكثر العلوم الإسلامية صلة بالاقتصاد الإسلامي، فعليهم أن ينسجموا مع ما يحفظون من تعريف للفقه بوصفه العلم بالأحكام العملية من أداتها التفصيلية " فيعملوا على إدراك النص في ضوء الواقع الحي المعاش، كما أدرك الأوائل واقعهم لحي المعاش " وينتقلوا من فقه (الفقه) إلى فقه الوحي والحياة والعلاقة بينها، وصياغة العلاقة بينهما صياغة حيّة تعيش هموم الإنسان والمجتمع والحضارة، لنتحرر جميعاً من (الامتثال) للماضي، أو الامتثال للغرب.. تحت مضلة ليس بالإمكان أفضل مما كان يتعلق بالماضي، أو تحت مضلة العلمية والموضوعية فيما يتعلق بالغرب.

إن نقد الماضي هو المقدمة الضرورية للنهضة التي لا تأتي من الخارج وإنما تصنع من داخل ثقافتنا الإسلامية أولاً وأخيراً.ولنا في عبقرية ابن تيمية ومنهجه خير أنموذج في الإصلاح الحضاري.

وعليه فإن مؤشرات الدراسة الأساسية ستتمحور في الآتي:

المبحث الأول

المفاهيم وأثرها في تكوين الوعي والممارسة(*)

يشكل المفهوم جزءاً أساسياً في البناء النظري والمنهجي لأية نظرية أو عقيدة، فهو المخزن الذي يحتوي المضامين والمقولات الأساسية التي تنادي بها أية نظرية أو عقيدة أو ثقافة(٢)، فالمفاهيم ليست ألفاظا كسائر الألفاظ أو مجرد أسماء يمكن أن يفسرها القاموس أو المترادف معها، إنها بنية معرفية عناصرها اللغة والمعنى والدلالة التي تتجاوز البناء اللفظي لتصل إلى كوامن فلسفة الأمة ودفائن تراكمات فكرها ومعرفتها.

وليست المفاهيم – كذلك – هي مجموعة المصطلحات المتعارف عليها من قبل الناس الذين تجمعهم حرفة أو مصلحة أو سواهما، إنما هي بنية معرفية ذات هوية كاملة تحمل تاريخ الولادة والنشأة والرعاية، تحمل تاريخ التكوين المعرفي للإنسان والأمة.

لذلك كانت دائرة المفاهيم، أهم ميادين الصراع الفكري والثقافي بين الثقافات عبر التاريخ،وستظل كذلك حتى تتم سيادة دين الهدى على الدين كله (٣).

ولأن المفاهيم كذلك فهي خلاصة حضور اللغة والعقيدة والفلسفة والمنهج والتصور والإدراك والأخلاق في ما نريد أن نوصله عبر المفهوم، سواء كان عبر المفاهيم التي تبني في اللغة الأم، أو عبر نقلها في الترجمة.

لنلقي نظرة على مفهوم (التنمية) الذي شغل حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية السائدة، لقد جاء هذا المفهوم خلاصة للموقف الأمريكي سياسياً واجتماعيا وثقافياً واقتصادياً من العالم يوم أطلق ترومان خطابه الشهير في كانون الأول ١٩٤٩ والذي دعا فيه العالم إلى دخول (عصر التنمية) ...ومنذئذ والعالم مشغول بهذه القضية وبهذا الدخول، فصارت لها أقسام علمية، وتفرغ الباحثون لدراستها ورسم سياستها، وانشغلت كليات الإدارة والاقتصاد بها، دون أن ينتبه، من هم المفروض خارج دائرة القرار الأمريكي – إلى إن هذا المفهوم 'بني في دولة شغلها امتصاص دماء العالم، وسرقة جهوده وإرهابه والسيطرة عليه ...

ودون أن ينتبه هؤلاء إلى أن هذه الدعوة هي لسيادة نمط الحياة الأمريكية في العالم جزءاً من الهيمنة عليه، وفعالية من فعاليات الحرب ضد الاتحاد السوفيتي يوم ذاك ومن يسير في فلكه، ودون أن يدرك هؤلاء إنه ليس بالنمط الأمريكي يحيا الإنسان، وفي المقابل صدّر السوفيت مفاهيمهم المضادة للاستحواذ على مساحة أخرى من العقل الإنساني في مناطق أخرى

من العالم.. الأمر الذي أدى إلى قيام صراع مفاهيمي بين قوى الفكر الممثلة للتيـــار الأمريكـــي والغربي عموماً وبين قوى الفكر الممثلة للتيار السوفيتي، كانت حصيلته مزيـــداً مـــن التخلـــف والفقر وضياع الجهود.

ذلك إن هذه المفاهيم الاقتصادية – وغير الاقتصادية – عنـــدما غـــزت العقـــل المســـلم وأزالت الحدود بينه وبين العقلية الغربية المادية الوثنية، أضعفت ارتباطـــه بـــالله عـــز وجـــل، وأضعفت ارتباطه بنبيه المصطفى، أنهت ارتباطه بالمنظومة المعرفية الإســـلامية كمـــا يمثلهـــا القرآن الكريم والسنة المطهرة، فانصرفت إلى الصراع والحجاج السقيم والخصومات والتشتت، أدخلته معارك واهية وهمية بين مفاهيم الأصالة والمعاصـــرة، والتـــراث والحداثـــة، والتقليـــد والتجديد ... إلى آخر هذه الثنائيات السقيمة.

وإذا أردنا أن نحدد الموضوع، فإن المفاهيم الاقتصادية الغربية بشقيها الليبرالي والماركســـي، عملت تمزيقاً بالأمة عبر تبني الذين درسوا في مدارس القوم وورثوها سبلاً للخلاص.

تعددت " السياسات التنموية " الليبرالية والماركسية، وفي كل يوم للأمة شأن مع سياســـة تنموية غربية وشرقية، إن فشلت سياسة الاستثمار والنمو المتوازن اتبعنا سياسة النمـــو غيـــر المتوازن، وإن فشلت هذه اعتمدنا سياسة " الدفعة القوية " وعندما فشلت الدفعة القوية في دفـــع مأزقنا الاقتصادي نادينا بسياسة التصنيع الثقيل وكهربة البلد، وعندما وجدنا أننا لا نملك الثقـــل الاقتصادي الكافي لإتباع هذه السياسة، قلنا بسياسة التصنيع الخفيف ".

وهكذا الأمر مع مفاهيم سياسات التجارة الخارجية، فلا سياسات الاستقرار الوطنية مثـــل التقييد المحلي للصادرات، أو سياسة الموازنة المخزونية التي تعني تكوين حصـــيلة مـــن النقـــد الأجنبي في فترات الانتعاش لتعويض النقص الشديد منها فـــي فتـــرات الانكمـــاش والركـــود الاقتصادي، ولا سياسة صندوق الموازنة الذي يهدف إلى التخفيف من حدة التقلبـــات الدوريـــة على الاقتصاد القومي مع محاولة تحقيق الاستقرار في دخول منتجي المواد الأولية في الـــدول النامية ومنها دولنا العربية، ولا سياسات الضرائب والإعلانات ولا سياسات أســـعار الصـــرف المتعددة، ولا سياسات الاستقرار الدولية طويلة المدى أو قصيرته مكنت الأمـــة العربيـــة مـــن تجاوز أزماتها الاقتصادية، ولا بلدان العالم الثالث الأخرى [٤]. ذلك لأن هيكل الاقتصاد الوطني في هذه البلدان يقوم على قاعدة رخوة هي (التبعية) والتبعية في إطار هذه الدراسة ليست تلـــك المتعلقة بالأسر الاقتصادي التكنولوجي والمالي وإنما يزاد عليها التبعية الفكرية المتمثلة بســـيادة المفاهيم الغربية أو الشرقية على إدراكنا للاقتصاد وغير الاقتصاد.

دعونا نقف عند مفهوم آخر طالما طرحته الأدبيات الغربية في إطار رؤيتها المادية على إنه نقص في الأموال والممتلكات وملمح من أخطر ملامح التخلف، وقسمت العالم في ضوئه إلى شمال غني وجنوب فقير، الأول متقدم وراعي التقدم والثاني متخلف يحتاج إلى رعاية الأول.. ألا وهو مفهوم الفقر.

في حين لو نظرنا إلى مفهوم الفقر بالمنظور الإسلامي، فإننا سنقف على بعدين له، البعد المادي، والبعد الوجودي.

يتمثل البعد المادي للفقر بالتفرقة وعدم المساواة والقهر بكل أشكاله وعدم وجود العلم وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة المرء الخاصة وأيضاً كل أشكال الجوع وسوء التغذية والتشرد وضعف الصحة، في حين يتمثل البعد الوجودي للفقر – البعد غير المادي – في عدم قدرة المرء على الوصول لغرضه وفقدان الحظ الحسن أو انعدام الثقة في النفس أو نقص الحب أو قلة الاحترام أو الإحساس بأن الآخرين يهملونه أو يهجروه.

إن سيادة مفهوم الفقر بالمنظور الغربي يرجع أساسا إلى سيطرة الاقتصاد الإمبريالي على المجتمعات وتغييب وغياب الثقافات غير الغربية عن خارطة المعرفة الإنسانية مما أدى ولأول مرة في التاريخ إلى اعتبار بلاد وأمم بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الإجمالي أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، وأصبح الدخل القومي هو المعيار العالمي الجديد للتغيرات الاقتصادية التي هي الحل النهائي للفقر، وأعد لهذه المهمة خبراء مختصون في العلوم الاجتماعية للهجوم على الفقر المادي بأسلحة الغرب المادية لضم الفقراء إلى العائلة الأوروبية المادية الغنية، فهم لا يحسنون عمل شيء لأنفسهم..[٥].

إن الفقر في الاقتصاد الإسلامي مرتبط بـ(الكينونة) وليس بالتملك ... ذلك أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد وجود قيمي أولاً ثم بعد ذلك تأتي الاعتبارات المادية وهي ضرورية لتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي. إن الفقر في الاقتصاد الإسلامي، في ضوء تحليل شخصية الرسول محمد (ﷺ) وسلوكه الاقتصادي وكذلك في ضوء تحليل شخصيات آل بيته وصحابته رضوان الله عليهم، هو ليس نتاج سوء توزيع الثروة بفعل الخلل في البنية الهيكلية للاقتصاد، وإنما الفقر هو اختيار فردي للبذل والإنفاق في سبيل الله "عز وجل" انتصاراً للقضية الإسلامية.

ولذلك فإن تعميق هذا الطرح، وحسن مخاطبة العقل الغربي اعتماداً على القيمة الروحيـــة يعد أحد المهمات الكبرى للاقتصاد الإسلامي في إنقاذ العالم من عذاب الملكية.

أين الموضوعية والعلمية في الرؤية الغربية والشرقية لقضايا الاقتصاد ؟ أليس التحيز هو السمة الأكثر وضوحاً وحضوراً في دائرة الصراع الحضاري الدائر قديماً وحديثاً ؟!.

وهل تعمل هذه المفاهيم في فراغ أم في نسق معرفي معين ؟

من البديهي أنها تعمل في نسق معرفي معين، إنه النسق المعرفي المادي الذي يـــرى فـــي المادة وتمظهرها في الوجود الحقيقية الوحيدة، والمجال الحيوي لصـــناعة المعرفـــة بمفاهيمهـــا ونظرياتها وأهدافها ووسائلها كذلك عبر (منهج) واضح الملامح والأبعاد دليلاً للعمل الفكري في فهم ظواهر الوجود المتعددة.

فما آثار المنهج في صناعة المعرفة بعامة والاقتصاد بخاصة ؟!.

هذا موضوع المبحث الثاني:

المبحث الثاني

المنهج وآثاره المعرفية والعملية

إن المنهج هو دليل صناعة الفكر واكتشاف الحقيقة، والذين يمتلكون المنهج والقدرة على بنائه يمتلكون قيادة الفكر الذي يأبى إلا التنظيم والدقة في ظل منهج دقيق متماسك، وإلا فالفوضى والضياع والتشتت سيكون مآل الفكر.

ولا يمكن أن نتصور – في مجال العلوم – منهجاً محايداً مستقلاً عن الفلسفة والعقيدة اللتين تتدخلان كثيراً في بناء المنهج ومن ثم التأثير في قراراته وتوجيهاته وكذلك في تحديد أهدافه.

ولما كانت المعرفة الأوربية تقوم على أسس مادية في رؤيتها للعالم والإنسان والحياة، فإن المناهج التي اعتمدتها العلوم الاجتماعية الأوربية ومنها الاقتصاد هي حتماً منسجمة مع الفلسفة المادية السائدة في أوربا وتسعى إلى تثبيت مقولاتها ومفاهيمها ونشرها والدفاع عنها بوسائل شتى.

فقد تكوّن المنهج الغربي في البحث الاجتماعي في ظل وضعية صارت مسلّمة من مسلمات الفكر الغربي ألا وهي: إن الصراع بين الدين والعلم كان ضرورة تاريخية لا محيد عنها، فهما ضدان لا يجتمعان وعدوّان لا يتصالحان وكل واحد منهما يسعى إلى تدمير الآخر. وقد عبر (إميل بوترو) عن هذه الوضعية بهذا النص: (إن أمر العلاقات بين الدين والعلم حين يراقب في ثنايا التاريخ يثير أشد العجب، فإنه على الرغم من تصالح العلم والدين مرة بعد مرة، وعلى الرغم من جهود أعاظم المفكرين التي بذلوها ملّحين في حل هذا المشكل حلاً عقلياً، لم يبرح العلم والدين قائمين على قدم الكفاح، ولم ينقطع بينها صراع يريد به كل منها أن يدمر صاحبه لا أن يغلب فحسب، على إن هذين النظامين لا يزالان قائمين ولم يكن مجدياً أن تحاول العقائد الدينية تسخير العلم، فقد تحرر العلم من هذا الرق، وكأنما انعكست الآية آنذاك وأخذ العلم ينذر بفناء الأديان، ولكن الأديان ظلت راسخة وشهدت بما فيها من قوة الحياة عنف الصراع) [٦].

لقد طغى هذا التصور على العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد، فصار علم الاقتصاد علماً لا شأن له بالدين، وتكونت أخلاقياته من خلال دفاعه عن السلوكيات المادية، وعن كل ما هو مادي، وليس هناك أشد تعبيراً عن هذه المسألة من التصور الماركسي للإنتاج، يقول ماركس: (ميز البشر أنفسهم عن الحيوانات عندما بدأوا في إنتاج الظروف المادية الضرورية لحياتهم عندما أنتجوا حياتهم المادية إنتاجاً غير مباشر[٧].

لقد صار كل شيء في الاقتصاد الغربي يخضع للقياس.. لأن كل ما يقاس هو مادي، وكل ما هو مادي، هو موضوع للعلم، وكل علم لا بد أن يعمل في ما هو مشاهد محسوس. ونحن نردد هذا دون إدراك لطبيعة الإسلام وتوجيهه للنشاط الاقتصادي. إن وضوء المسلم له بعد اقتصادي ضمن أبعاده الإيمانية الشاملة فلا يحق للمسلم أن يسرف في ماء وضوئه، لأن الإسراف هدر لمورد الماء الضروري للحياة. وفي حج المسلم بعد اقتصادي ضمن أبعاده الإيمانية العبادية الشاملة ﴿**ليشهدوا منافع لهم**﴾ عبر عمليات التبادل الاقتصادي على هامش فريضة الحج، وفي الصوم بعد اقتصادي ضمن أبعاده الإيمانية العبادية الشاملة، إنه درس في الرشد الاقتصادي الذي ينعكس على الصحة من أجل إعداد المسلم صحيح البنية الجسمية وصحيح البنية الروحية والنفسية.

فكيف نفصل نحن المسلمين الاقتصاد عن الدين أو الدين عن الاقتصاد وهما نسيج؟

إن هذه الجريمة المعرفية التي أقترفها الفكر الغربي بفصله العلم عن الدين، انتشرت في ثنايا علوم الحضارة، فشوهت الإنسان وأسقطته أسير لذّاته المادية، ينبغي أن تتوقف وتحاصر وتجتث بجهد فكري إسلامي اقتصادي وغير اقتصادي، ليس عن طريق رد فعل انعكاسي عاطفي ضد الفكر الاقتصادي الغربي، وإنما عن طريق الحوار الحضاري الواعي الذي يأخذ بالاعتبار وضع القواعد المنهجية والمرتكزات المعرفية القرآنية لآلية عمل الاقتصاد ونقلها إلى أوربا بأكثر مما هي عليه اليوم، من خلال عرض المزيد من ملامح المنهج العلمي الإسلامي الذي يعمل في ظل منظومة معرفية قيمية موحدة متكاملة اسمها (الإسلام) الموحّد المتكامل الذي يعالج شؤون الغيب والشهادة، المادة والروح، النسبي والمطلق، وذلك عبر منهجية موحدة تعكس وحدة المعرفة ووحدة التفكير اللذين يعدان المقوّمين الأساسيين لنجاح العلم في تحقيق أهدافه، وذلك يكون عبر التوسع في دراسة الأنظمة المعرفية في القرآن الكريم ومن ثم ربطها بالاقتصاد وغيره من العلوم.

وإذا كان الغرب قد حقق بعض نجاحه بفعل وحدة التفكير، فعلى الاقتصاد الإسلامي أن يساهم في تصحيح مسيرة العلم والمسارات الاقتصادية الوضعية بوحدة المعرفة أولاً ثم بوحدة التفكير ثانياً.. استناداً إلى (الوحي) وفي ظل خطة منهجية تأخذ بالاعتبار النقاط الآتية:

١. توثيق عناصر الاقتصاد وسبل الحصول عليها من القرآن والسنة نصاً واجتهاداً.
٢. تفسر فيه (الوحي) الظواهر المتعلقة بالنشاط الاقتصادي.
٣. توظيف المعرفة الحاصلة في إدارة النشاط الاقتصادي لإنجاز المهمة الاستخلافية الإعمارية.

٤. ولتقدم للعالم والحضارة الإنسانية، فكراً اقتصادياً يصحح مسار الاقتصاد الوضعي المعاصر.

ولتحقيق هذا يحتاج الاقتصاد الإسلامي إلى خطة عامة يعمل في ضوئها تشتمل على العناصر الآتية:

١. رسم معالم الإنسان والمجتمع والعالم الذي حددها الوحي والعلاقة بينهما.

أ- الإنسان:

خلق آدمياً في أحسن تقويم.

مراحل نموه.

إطلاق قدراته وطاقاته الروحية والمادية.

توضيح خصائصه الخلقية وسماته الجبلية.

تكوينه الجسمي المادي.

تكوينه الروحي (القلب، النفس، العقل، الفؤاد).

سبل معرفته، التفكير، التفكرّ، العقل، السير في الأرض والنظر، والتعلم، التعليم.

مآل الإنسان ومعايير الحكم على سلوكه وشخصه.

واقعية السلوك الإنساني.

إن استيعاب هذه القضايا كفيل بصياغة ملامح الإنسان المسلم الاقتصادي وهي حتماً ستختلف جذرياً عن إنسان الغرب الاقتصادي، فذلك مشغول بالدنيا والآخرة برؤية توازنية خلاّقة في ضوء هدى الله عز وجل، وهذا مشغول بالدنيا يأكل ويتمتع كما تأكل الأنعام والنار مثوى له.

ب- الناس:

ويشمل جملة علاقات إنسانية.

علاقة الإنسان بالأسرة.

نظام الأسرة.

صلة الرحم والقربى.

ج- المجتمع: ويشمل

العلاقات الاجتماعية وحقوقها.

النظم الاجتماعية والاقتصادية ودور الفرد فيها.

الضمان والتكافل الاجتماعي.

الحقوق والواجبات.

القوانين الاجتماعية.

٢. رسم الدوائر التي يعمل فيها الاقتصاد الإسلامي وهي:

أ- الشورى

ب- حقوق الإنسان.

جـ- السنن الكونية (القوانين العامة) في الفرد والجماعات والأمم.

د- قانون الأسباب والسببية.

هـ- تسخير الإمكانات الكونية.

ز- الاستخلاف وسبل العمارة.

إن إنجاز هذه الخطة يكون عبر منهج أصولي لا يرتبط بأسلوب إخضاع الأحكام الشرعية لأدلتها التفصيلية فحسب، وإنما أن ننهج (نهج علماء الإسلام في صياغة أفكارهم وثقافتهم وتصرفاتهم على وفق الأصول الشرعية الكلية حتى تأخذ الصفة الدينية التي تستمد شرعيتها من عقيدة التوحيد، وهو الميزان التي توزن به كل المنطلقات والتصورات وتضبط به كل الآراء والفلسفات والمعتقدات مهما تعددت منابعها ومفاهيمها، وهو مجموع هذه الموازين التي تحفظ به قدسية الوحي وعصمة الرسالة من فقدان معالمها لتظل الرؤية المهيمنة على العقل المسلم هي رؤية الوحي ويظل الزمام الذي يتمسك به العقل المسلم هو زمام الرسالة، وهو الضامن لاستمرارية الوحي بالمجهود البشري، الغاية منه جعل الهيمنة على أفعال الإنسان للوحي وصبغة الحياة بالصبغة الشرعية وتحقيق معنى الإلوهية في الأرض)[٨]، وهو الضامن كذلك لخير البشرية، وتصحيح مساراتها المنحرفة، الأمر الذي يقودنا إلى توضيح الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي الذي نراه أساسياً ليتمكن من إنجاز مهمته بكفاءة: وهو موضوع المبحث الثالث.

المبحث الثالث

الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي

الإطار النظري للعلم هو مجمل الأفكار الكلية الناتجة عن تفاعل المنهج بالموضوع بالذات ارتباطا وثيقاً ذلك " إن الموضوع وطبيعته هو الذي يحدد المنهج المناسب له، وطبيعة الموضوع تتوقف على الذات العارفة وما تعتنقه هذه الذات من مبادئ وعقائد وأيديولوجيات"[٩].

ولأن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من ثوابت الوحي في إدراك متغيرات الحياة الاقتصـــادية، فإن الإطار النظري يمكن أن يتحدد على النحو الآتي:-

أولاً: المنطلقات

ينطلق الاقتصاد الإسلامي من جملة ثوابت يضمها الوحي وهي:

أ. التوحيد.

ب. الاستخلاف.

ج. مبادئ العدل والمساواة.

د. تضافر الإصلاح والخير.

٢ - مصادره:

إن الاقتصاد الإسلامي، بوصفه نشاطاً معرفياً، فإن مصادره تتحد بالآتي:-

أ. **الله** / الوحي.

ب. الكون / الوجود، لا سيما ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي.

ج. العقل.

٣ - آلية عمله:

لأن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من الوحي في فهم الظاهرة الاقتصادية فإن آلية عمله تأخـــذ بالحسبان ما يأتي:

أ. تسخير الكون للإنسان.

ب. اعتماد السلوك الاقتصادي على قوانين ضرورية (سنن الله في الأنفس والكون).

ج. موضوعية الحقيقة ونسبية الموقع منها.

د. حرية القرار والإرادة الإنسانية ومسئوليتها.

هـــ. كلية التوكل على الله عز وجل.

و. السببية في أداء الفعل الإنساني.

٤ - أخلاقياته:

ولأن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من الوحي في فهم الظاهرة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي والسلوك الإنساني الاقتصادي، ولأن معطيات الوحي لا تفصل بين العلم والأخلاق. عليه فإن أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي تقوم على الآتي:-

أ. حب الله حقاً واستمرار الصلة به.

ب. استحضار مشيئته في مقاصد الأفعال.

ج. النهي عن الفساد والمنكر.

د. التيسير.

هـ. توطيد أواصر النظام العام والعلاقات الاجتماعية.

وفي ضوء هذه النقاط تتحدد مواصفات الاقتصاد الإسلامي بالآتي:-

١- إنه اقتصاد تعبدي استخلافي.

٢- اقتصاد كينونة أكثر مما هو اقتصاد تملك.

٣- اقتصاد نفعي غير ضار.

٤- مفسّر للنشاط الاقتصادي.

٥- مغيّر للانحراف عن الفطرة وسنن الله عز وجل.

٦- مهيمن غير تابع.

٧- توكلي غير تواكلي.

٨- غرضي غير عشوائي.

٩- محكوم بالسنن الإلهية الكونية والنفسية.

١٠- علمي غير علماني.

١١- دال على الحقيقة.

١٢- مؤمن بالغيب.

***

بعد هذه المعالجة لعلاقة الاقتصاد الإسلامي بنظرية المعرفة الإسلامية يمكن أن نستنتج إن أي مشروع حضاري بعناصره الاقتصادية وغير الاقتصادية يهدف إلى بناء واقع جديد يحرر فيه الإنسان العربي من أسر التخلف والتبعية والتجزئة والسكون الحضاري لا بد أن يحقق بناءً نظرياً متكاملاً يخطط آليات الانتقال، ويعيّن القوى الفاعلة في حركة الحضارة بصورة عقلانية علمية إسلامية مفصلة.

بناء وبقية إنجاز هذا المشروع بكفاءة نقترح الآتي:

١- بناء نظرية معرفة إسلامية تنبثق من أعماق القرآن الكريم والسنة النبوية، تتحدد في ضوئها منظومة المفاهيم التي تشغّل العقل المسلم في ضوء الوحي وحاجات العصر وآفاق المستقبل.

٢- تحديد منظومة المفاهيم الإسلامية التي تعيد تشغيل العقل المسلم في الواقع في ضوء معطيات الوحي والمنجز العلمي الإسلامي، وإبراز دور العلم والعقل في هذه المنظومة.

٣- نعيد في ضوء ذلك نقد المنجز الحضاري الإسلامي من أجل تشغيل أفضل للزمن الحضاري الإسلامي.

٤- ونعيد في ضوئها. كذلك إدراك المنجز الحضاري الغربي وغيره.

٥- إعادة كتابة التاريخ العلمي الإسلامي الذي غيّبه الاهتمام الزائد بالتاريخ السياسي والعسكري.

٦- بناء مراكز البحث العلمي المتخصصة لدراسة التخلف العلمي والكشف عن أسباب وصياغات سياسات علمية وبرامج نهضة علمية لا سيما في حقل التربية والتعليم.

٧- تأصيل البحث العلمي الإسلامي من أجل قراءة إسلامية للمنجز العلمي والمعرفي الإنساني في ضوء حقائق الوحي.

٨- تأسيس معاهد دراسة الذكاء وتطويره، والإبداع وتثميره.

وفي ضوء هذا لا بد من الاهتمام بالآتي:

١- اقتصاديات التربية والتعليم.

٢- اقتصاديات الإصلاح الاجتماعي وتحويل المجتمع إلى طاقة خلاقة.

٣- اقتصاديات العدالة.

٤- اقتصاديات الثقافة والفنون.

٥- اقتصاديات الترجمة.

٦- اقتصاديات البحث العلمي والتطوير الحضاري.

هوامش البحث

1) أنطوان زحلان ــ العرب وتحديات العلم والتقانة ــ ص ٤٤.
2) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الأوربية الحديثة، ص١٠.
3) لمزيد من التفاصيل ينظر، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، المعهد العالمي للفكر الإســـلامي، تحرير، علي جمعة.
4) جورج قرم، التبعية الاقتصادية، ومأزق الاستدانة في العالم الثالث، ص٣٦.
5) د. أسامة القفاش: قراءة مفاهيمية في قاموس التنمية،بناء المفاهيم- ص١٣٨ــ ١٣٩.
6) أميل بوترو: العلم والدين في الفلسفة المعاصرة، ص ٢٧٢.
7) كارل ماركس: إسهام في نقد الاقتصاد السياسي، ص ٩.
8) محمد محمد إمزيان:منهج البحث الاجتماعي، ص٢٥.
9) فاروق أحمد الدسوقي، الإسلام والعلم التجريبي، ص ٩.

- استفدنا في صياغة البعد المعرفي للبحث من بحث الأستاذ نزار العاني، محددات أولية لأسلمه المعرفة، نظرة مضافة، المنشور في مجلة التجديد، العدد الثالث، فبراير ١٩٩٨، ص ٩٧ ــ ١٢٨.

مصادر البحث

1) أسامة محمد القفاش وآخرون: بناء المفاهيم –دراسة معرفية ونماذج تطبيقية-جــ/١ –إشراف علي جمعة محمــد وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل-تقديم د.طه جابر العلواني-المعهد العالمي للفكر الإسلامي -١٤١٨هــ-١٩٩٨م
2) أنطوان زحلان: العرب وتحديات العلم والتقانة.تقدم من دون تغيير- مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت – ط/١-١٩٩٨م
3) أميل بوترو: العلم والدين في الفلسفة المعاصرة-. احمد فؤاد الأهواني– الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٧٣م
4) جورج قرم: التبعية الاقتصادية ومأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التـــاريخي –دار الطليعـــة – بيروت – ط/١ - ١٩٨٠
5) فاروق أحمد الدسوقي : الإسلام والعلم التجريبي –المكتب الإسلامي –بيروت-مكتب ألخاني –الريـــاض – ط/١١٤٠٧هــ -١٩٨٧م
6) كارل ماركس : إسهام في نقد الاقتصاد السياسي –ت . انطون حمصي – منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي – دمشق - ١٩٧٠
7) محمد محمد امزيان :منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية –المعهد العالمي للفكر الإسلامي – هيرندن –فيرجينيا –الولايات المتحدة الأمريكية –ط/١ -١٤١٢هــ - ١٩٩١ م
8) يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الأوربية الحديثة- دار المعارف بمصر – ط/٤ – ١٩٦٦ م

الدوريات

د. نزار العاني –محددات أولية لأسلمة المعرفة -التجديد –مجلة علمية نصف سنوية –الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا-السنة الثانية –العدد الثالث ١٩٩٨ م – ١٤١٨هــ

Islamic Economics within the Framework of Islamic Knowledge Theory

Dr. Jasim Al-Faris
Assistant Professor of Economics
Faculty of Administration and Economics
University of Mossul - Mossul – Iraq

Abstract. The construction of the contemporary Islamic civilization formulae is an effort that strives to direct the *Ummah* to its correct path, and its effective civilization context. Such construction requires the utmost collective effort of the scholars and thinkers of the *Ummah*. In order to provide our vision and to illustrate the challenges that the *Ummah* faces in the 21st Century, we have chosen Islamic Economics as one of the ingredients of the aforementioned construction**.** Our aim in this study is to demonstrate the position of Islamic Economics in correcting the paths of mainstream economics and civilization. In carrying out such a task, emphasis is given to the knowledge dimension of Islamic Economics.

The study is divided into three main sections in addition to a preface and a conclusion parts. The first part deals with the concepts and their importance in affecting the awareness and practice, the second section discusses the methodology and its implications; knowledge and science-wises, and third section explores the theoretical framework of Islamic Economics.

The study is concluded by stating the main findings and recommendations of this exercise.